https://doi.org/10.31272/jae.i146.1325
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

الاستثمار الخاص طريق نحو الاصلاح الاقتصادي ومعالجة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة في العراق

سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
Email: dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0000-0001-8618-168X

مصطفى كامل رشيد
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
Email: dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0000-0003-4289-7867

علياء حسين خلف الزركوشي
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، ديالى، العراق.
Email: aliaeco@uodiyala.edilq , ORCID: https://orcid.org/0000-0002-4589-4429

المستخلص

ان اختلال بنية الناتج وتدهور مستوى الأنشطة الاقتصادية وتراجع النمو الاقتصادي وسيادة الظروف غير المستقرة اقتصاديا وسياسيا وامنيا بعد عام 2004 اضعف فرص الاستثمار في العراق سواء الخاص او العام، مما انعكس سلبا في معدلات التشغيل الامر الذي أدى الى تفشي البطالة بكافة أنواعها في كافة مرافق الاقتصاد الكلي، مع انخفاض إنتاجية الاقتصاد المحلي وارتفاع حدة الاقتصاد الهش وضعف السياسات الاقتصادية الكلية. فمن اجل اصلاح الاقتصاد العراقي فلابد من إعادة احياء دور القطاع الخاص فيه، خصوصا دور الاستثمار الخاص من اجل تمويل خطط التنمية المستدامة وتذليل العقبات الاقتصادية التي تحول دون الوصول الى الاستقرار الاقتصادي. مشكلة البحث تتمثل في ضعف الاستثمار الخاص مع ضعف دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد المحلي الامر الذي تسبب بضعف الأنشطة الاقتصادية ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة فمن اجل اجراء الإصلاح الاقتصادي فيجب الاهتمام بالاستثمار الخاص في إعادة بناء الاقتصاد العراقي. فرضية البحث الإصلاح الاقتصادي يبدء بدعم الاستثمار الخاص وإبراز دوره في قيادة الاقتصاد من اجل مواجهة مشاكل الاقتصاد الكلي وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، توصل البحث الى محدودية دور الاستثمار الخاص ومن ثم ضعف دور الإصلاح الاقتصادي في معالجة مشاكل الاقتصاد الكلي مما اسهم في زيادة معدلات البطالة، يوصي البحث بضرورة تبني منهج علمي طويل الاجل يدعم توجه القطاع الخاص كخطوة أساسية في طريق الإصلاح الاقتصادي من اجل تعزيز بنية الاقتصاد الكلي وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
التقديم: 26 / 02 / 2024
المراجعة: 15 / 06 / 2024
قبول النشر: 02 / 07 / 2024
نشر الكتروني: 01 / 12 / 2024
تسلسل الصفحات: 107 - 112

الكلمات المفتاحية:
اجمالي تكوين راس المال المحلي الثابت للقطاع الخاص، الإصلاح الاقتصادي، معدل البطالة، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

المراسلة:
أسم الباحث:
سهيلة عبد الزهرة الحجيمي
Email:
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

تبنى الأمم باقتصاداتها وان قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الازمات بات من ضرورات الاقتصاد المعاصر، مواجهة مشاكل الاقتصاد العراقي يتطلب تبني اصلاح اقتصادي مثمر يكون الدور الأساسي للقطاع الخاص، فالاستثمار الخاص اهم دعامات الاقتصاد الكلي لما له من تاثير إيجابي في العديد من متغيرات الاقتصاد والتنمية المستدامة، في ظل اقتصاد ريعي منخفض الإنتاجية واقتصاد هش .

2. أهمية البحث

الاقتصاد العراقي بحاجة الى الإصلاح الاقتصادي من اجل مواجهة المشاكل التي يعاني منها، وان إعطاء الدور الريادي للقطاع الخاص في إدارة ملف الإصلاح الاقتصادي من ضرورات المرحلة ومتطلبات النهوض بالاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة.

3. هدف البحث

1- تطور الاستثمار الخاص بعد عام 2004.
2- تحليل معدلات البطالة وبيان تاثير الاستثمار الخاص فيها.
3- دور الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مشاكل الاقتصاد الكلي.

4. مشكلة البحث

تتمثل في ضعف الاستثمار الخاص مع ضعف دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد المحلي الامر الذي تسبب بضعف الأنشطة الاقتصادية ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة فمن اجل اجراء الإصلاح الاقتصادي فيجب الاهتمام بالاستثمار الخاص في إعادة بناء الاقتصاد العراقي.

5. الاطار النظري

1.5 الاستثمار مدخل مفاهيمي

يعرف الاستثمار بانه ((استخدام المدخرات في تكوين استثمارت جديدة او توسعة الطاقات الإنتاجية القائمة او تجديد المعدات ومستلزمات العملية الإنتاجية فضلا عن المحافظة على الأصل الإنتاجي من راس المال الثابت)) [8]. وقد عرفه الاقتصادي جون مينارد كينز انه ((الاضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لمدة معينة)) [6]. وقد عرف الاستثمار في القانون العراقي بانه ((توظيف المال في نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالنفع للبلد)) [7].

اذ يوجه الاستثمار الى اقتناء الأصول المالية مختلفة الاجال ويعرف حينها بالاستثمار المالي، او لاقتناء الالات والمعدات والابنية والمشروعات وملحقاتها ويعرف بالاستثمار المادي، فضلا عن الاستثمار الاحلالي الذي يفضي بادامة العملية الإنتاجية من خلال الحفاظ على إنتاجية الأصول الإنتاجية عبر تجديدها.

ابرز أنواع الاستثمار من حيث الوجهة هو الاستثمار المباشر والذي يعني ((مجموعة العمليات المتنوعة الموجه للتاثير في السوق وتسيير الشركة المتوطنة في بلد مخالف للشركة الام)) ووفق المعيار الذي تبناه صندوق النقدي الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) او اكثر من اسهم راس المال في احدى شركات الاعمال، فضى عن عدد الأصوات وتكون هذه الحصة كافية لاعطاء المستثمر راي في مجلس إدارة الشركة[3].

والنوع الثاني من الاستثمار يعرف بالاستثمار الأجنبي غير المباشر وهو ((الاستثمار الموجه في اقتناء الأصول المالية التي تصدرها الهيأت العامة والخاصة على اختلاف أنواعها في البلدان حول العالم، على ان لا يكون للأجانب فيها ما يخولهم الحق في إدارة المشروع او اتخاذ القرارات الاستثمارية او الرقابية في تلك المشاريع المرتبطة باستثماراتهم)) [1].

وعليه فهو توظيف مالي على شكل موجودات مالية مثل الاسهم وسندات وقد يتسع ليشمل القروض بكافة انواعها في الدولة المضيفة، بقصد المضاربة ويسمى هذا النوع من الاستثمارت ((بالاستثمار المحفظي)) ويكون هدف المستثمر الحصول على الارباح وتدنية المخاطر عن طريق توزيع الاوراق المالية. وان طابع هذا الاستثمار يكون قصير الاجل. وان قنوات نقل الاستثمار الاجنبي غير المباشر تتمثل في صناديق الاستثمار، والذي يعد وسيلة تتضمن مجموعة من الاسهم والسندات من مجموعة من المستثمرين في محافظهم الاستثمارية، ان الاستثمار الاجنبي غير المباشر يسهم في تضخيم التعاملات المالية قصيرة الاجل بهدف الربح السريع الذي يحتاج الى نظام للوساطة المالية متقدم وكفوء واجهزة مصرفية متطورة واسواق مالية كفوءة، مما جعل من بعض البلدان النامية والمتقدمة ترحب بهذا النوع من الاستثمارت، والتي بموجبها يتملك الاجانب اسهم في الشركات المحلية (الوطنية)، الا ان في بعض الأحيان البلدان المضيفة تفرض بعض القيود من اجل الحماية كتقييد تملك الاسهم للاجانب لضمان عدم الاستيلاء على الشركات المحلية .

وعلى الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي في بناء القدرات الاقتصادية في الاقتصاد المحلي، يبقى الاستثمار المحلي وخصوصا الخاص المحور الأساسي الذي تنطق منه البيئة الاستثمارية، اذ يعد دور القطاع الخاص ضروري في بناء الاقتصاد المحلي وما يترتب عليه من ظروف اقتصادية إيجابية وبيئة عمل كفوءة تدعم تفاعل الأنشطة الإنتاجية والعلاقات الاقتصادية. لذا تسعى اغلب بلدان العالم الاهتمام بتطلعات القطاع الخاص وتذليل المعوقات والصعاب التي تحول دون الوصول الى الأهداف الوطنية المرجوه من هذا القطاع.

2.5 الإصلاح الاقتصادي

عرف الإصلاح الاقتصادي ((سلسلة إجراءات وعمليات بهدف احداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد الاقتصادية وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع في الاجل القصير والطويل)) أي تتضمن تغيرات في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية تبدء برصد مكامن الخلل في المنظومة الاقتصادية من اجل إيجاد حلول في الاجلين القصير والطويل. [4]. وبذلك فان مضمون الإصلاح الاقتصادي هو استعادة التوازن المالي ومواجهة الضغوط التضخمية، فضلا عن توازن ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب النمو المستدام وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة فرص العمل، ودعم سياسات الاستقرار الكلي والإصلاحات الرامية الى تحسين الموارد الاقتصادية ورفع كفاءتها في الاجل المتوسط والطويل. [9].

يقسم الإصلاح الاقتصادي الى نوعين الأول يهتم بإصلاح المتغيرات الاقتصادية الجارية، والثاني يهتم بالمؤسسات والنظم ذات التاثير المباشر في الاقتصاد، والذي يتضمن تفاصيل السياسات الإصلاحية والتي تبدء من سياسات التثبيت الاقتصادي بهدف معالجة الاختلالات قصيرة الاجل وتنتهي بسياسات التكييف الهيكلي بهدف معالجة الاختلالات العميقة في الاجلين المتوسط والطويل. [2].

كما ويشمل الإصلاح الاقتصادي السياسات والإجراءات المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، بشكل يؤدي الى تفعيل اليات السوق ويمكن الاقتصاد المحلي من زيادة الدخل والناتج والتوظيف ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة. [5].

6. الاطار التطبيقي

1.6 تطور دور الاستثمار الخاص

بلغ الاستثمار الخاص في العراق بحسب الجدول (1) عام 2004 (434764) مليار دينار وقد اخذ بالتزايد حتى تاثر بأزمة الرهن العقاري عام 2007 حيث وصل الى (669364) مليار دينار واخذ بعد ذلك بالتحسن حيث بلغ عام 2012 (3381094) مليار دينار، وقد اخذ بعد عام 2016 بالاضطراب نتيجة التقلبات الحاصلة على المستويين السياسي والأمني في البلاد حتى تدهور بشكل كبير اثناء جائحة كورونا اذ بلغ عام 2019 (11760700) مليار دينار ولكنه استطاع ان يتعافى نسبيا بعد ذلك اذ بلغ عام 2020 (23990235) مليار دينار.

جدول (1): الاستثمار الخاص* في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

السنوات	الاستثمار الخاص	السنوات	الاستثمار الخاص
2004	434764	2012	3381094
2005	654988	2013	8428008
2006	993523	2014	11296724
2007	669364	2015	14648946
2008	709425	2016	18920615
2009	1164868	2017	16293114
2010	2157756	2018	13029633
2011	2390242	2019	11760700
		2020	23990235

*-الاستثمار الخاص معبر عنه باجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص.ويتضح من الشكل (1) تاثر 46+الاستثمار الخاص بأزمة الرهن العقاري عام 2007 والاضطرابات المحلية عام 2017 وعام 2018 وتداعيات جائحة كورونا عام 2019 اذ وصل معدل النمو السنوي قيم سالبة، وعداه فقط تراوح معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص ما بين (5.98%) عام 2008 كحد ادنى و (149.27%) عام 2013 كحد اعلى، وان اضطراب معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص انما يوضح حقيقة اضطراب البيئة الاقتصادية الكلية وانعدام بيئة الاعمال مما شكل طردا لاغلب رجال الاعمال بالخصوص المحليين منهم.

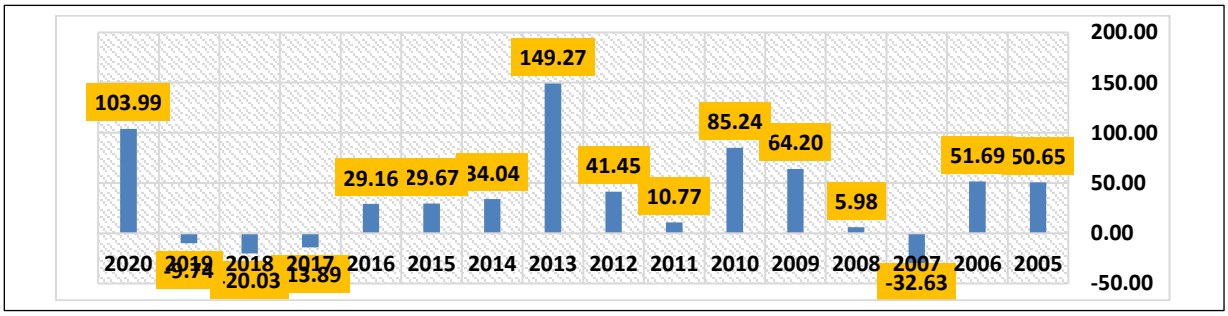

الشكل (1) معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص في العراق للمدة (2005-2020) (%)

2.6 معدل البطالة

وفق الشكل (2) فقد تراوحت معدلات البطالة بين صفوف الذكور نسبة الى قوة العمل ما بين (7.2%) عام 2014 كحد ادنى و (9.89%) عام 2004، وقد تراوحت معدلات البطالة بين صفوف الاناث ما بين (7.44%) عام 2007 كحد ادنى و(12.56%) عام 2013 كحد اعلى. ويبدو ان معدلات البطالة لدى الاناث اشد من معدلات بطالة الذكور خلال مدة البحث، في حين تراوحت معدلات البطالة العامة في الاقتصاد العراقي ما بين (7.91%) عام 2019 كحد ادنى و(9.72%) عام 2004 كحد اعلى، وعموما ان معدلات البطالة جميعها عند مستويات حرجة ومقلقة للغاية وتشير الى ثمة قصور في الجانب الاستثماري ومن ثم المستوى الإنتاجي المحلي في العراق وضعف في دور القطاع الخاص.

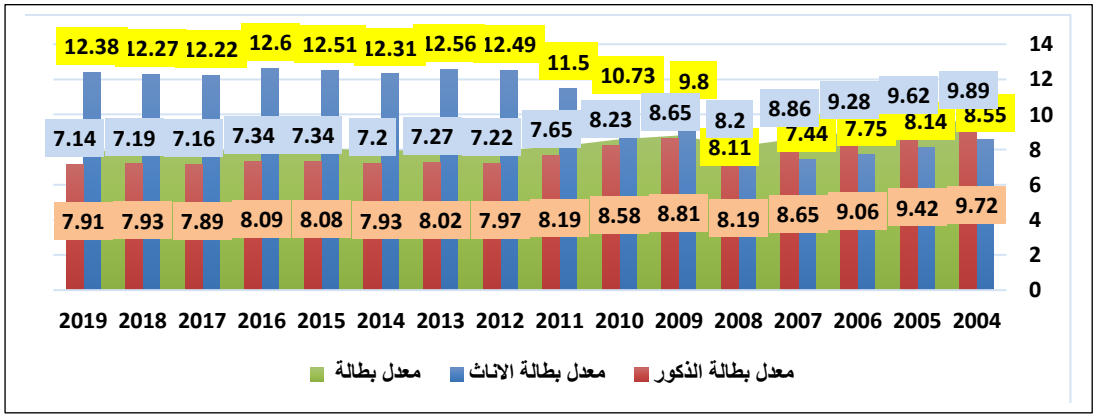

الشكل (2) معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020) (%)

3.6 ضرورات الإصلاح الاقتصادي

يتضح مما سبق ان الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في مساهمة القطاع الخاص في بناء الاقتصاد المحلي بدلالة تردي بيئة الاستثمار الخاص وتقلبها على نحو شديد خلال مدة البحث، مما يدعوا الى ضرورة تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي من اجل ردم فجوة الاستثمار، ومواجهة مشاكل الاقتصاد الكلي وضعف تمويل خطط التنمية المستدامة.

لعل اهم جانب يجب إصلاحه في اطار منهج الإصلاح الاقتصادي هو الهيكل التنظيمي للمؤسسات العامة وتقليل نسب الفساد المالي والإداري والمحسوبية، بهدف ترصين الجانب المعنوي لدى الانسان من اجل إعادة بناء الجانب المؤسسي على نحو صحيح.

افساح المجال للقطاع الخاص من اجل مزاولة نشاطه الاستثماري من خلال تهيأة بيئة الاعمال والتمويل اللازم للمشاريع الاستراتيجية التي تخدم المواطن والاقتصاد في الاجل الطويل. وتقديم تسهيلات ائتمانية ومصرفية متميزة لرجال الاعمال وحوافز ضريبية وتذليل العقبات التي تعترض مشاريعهم التنموية، ومحاربة كافة اشكال الاحتيال والابتزاز التي تضر بتلك المشاريع والتي تؤدي الى عزوف المستثمرين المحليين من الاستثمار.

استهداف سياسات الاقتصاد الكلي ترشيد الانفاق الحكومي وتوجيه الاستثمار الحكومي لتعبئة الموارد الاقتصادية وتعزيز بيئة العمل المشترك مع القطاع الخاص من اجل قطف ثمار التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

ان اصلاح ملف الاستثمار المحلي في العراق وتمكين مشاركة رجال الاعمال والمستثمرين المحليين في ناء وطنهم سوف يسهم في تحسن هيكل الإنتاج الوطني والأنشطة الاقتصادية وعلاقات الإنتاج بشكل عام باتجاه تقليص فجوة الموارد والفجوة التضخمية ومواجهة الاعتماد الكبير للأسواق المحلية على الاستيراد وخروج العملة الصعبة وضياع الفوائض الاقتصادية، مما يسهم في زيادة فرص العمل على نحو مضطرد ومن ثم انخفاض معدلات البطالة وتحسن بنية الإنتاج المحلي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

7. الاستنتاجات

1- تقلب الاسثمار الخاص خلال مدة البحث متأثرا بالظروف الداخلية (عدم الاستقرار الأمني والسياسي) والظروف الخارجية (صدمات الأسواق الدولية وتداعيات جائحة كورونا).
2- ضعف معدلات النمو السنوي للاستثمار الخاص وتقلبه على نحو كبير مما يشير الى انعدام بيئة الاعمال وعوامل جذب الاستثمار.
3- ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الذكور والاناث الى مستويات خطيرة مما يهدد بتفشي مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة تضر البناء الاسري والاقتصاد على حد سواء.
4- ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراق كانت نتيجة ضعف الاستثمار الخاص وعزوف رجال الاعمال والمستمثرين من الاستثمار في العراق لكون الاقتصاد العراقي غير مستقر اقتصاديا.
5- ضعف سياسات الإصلاح الاقتصادي وعدم جدوى الخطط الإصلاحية التي قدمتها العديد من المؤسسات المحلية والدولية وضعف تنفيذها اذ لم تلقى صدى لدى صناع القرار.

8. التوصيات

1- تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي بما يضمن المشاركة الفاعلة للمستثمر ورجال الاعمال المحليين من خلال تامين بيئة اعمال جاذبة للاستثمار.
2- تقديم حوافز استثمار حقيقية للمستثمرين والابتعاد على التدخلات الخارجية وحالات الابتزاز والمساومات وحل مشاكل نزاعات الملكية عن الأراضي ضمن دائرة الاستثمار المحلي.
3- استهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي ترشيد الانفاق الحكومي الاستهلاكي وتعبئة الموارد الاقتصادية وتنويع الإنتاج المحلي وزيادة مساهمة الانفاق الحكومي الاستثماري في الناتج وتحسين الأنشطة الإنتاجية.
4- تنظيم عقود العمل في القطاع الخاص من اجل ضمان حقوق كل من ارباب العمل والعمال وفق الأنظمة والتعليمات السائدة في بلدان العالم، من اجل تجنب حالات الاستغلال للعمال وتحديد الأجور وساعات العمل وغيرها من أمور تنظيمية لضمان حق الطرفين.

References

[1] Alaa, Adel Ali Abdel Aal, 2013, "The Role of Indirect Foreign Investment in Stimulating the Egyptian Stock Exchange," Scientific Economic Research, Issues 63, 64, Egypt.
[2] General Secretariat of the Chambers of Commerce, Industry and Agriculture for Arab Countries, 1997, "Economic Adjustment and Macro-Reform Policies," Economic Papers Journal, Beirut.
[3] Gharib Bouldebah, 2012, "Factors Stimulating the Attraction of Foreign Direct Investment and Methods for their Evaluation - The Case of Algeria," Al-Baheth Journal (The Researcher), Issue 10, University of Ouargla.
[4] Gouda, Abdel Khaleq, 1986, International Economics – From Comparative Advantages to Unequal Exchange, 2nd ed., Dar Al Nahda Al Arabiya, Egypt.
[5] Jameel, Ahmed Hamid, 2000, Structural Imbalances and Economic Reform Policies in Yemen for the Period 1980-1998, Ph.D. Thesis, Al-Mustansiriya University, Iraq.
[6] Keynes, John Maynard, 1951, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan and Co., Ltd., London.

[7] Saleh, Mahdi Kuhait, 2011, the Condition of Legislative Stability in the Security Investment Contract, Unpublished Master's Thesis, College of Law, Karbala University.
[8] Tahir, Haidar Hardan, 1997, Principles of Investment, Al-Mustaqbal for Publishing and Distribution, Jordan.
[9] United Nations, 1997, Exploratory Study on Social Impact Approaches to Structural Adjustment Policies, United States of America.

المصادر

[1] علاء ، عادل علي عبد العال، 2013، دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية ، بحوث اقتصادية علمية ، العددان 63، 64، مصر.
[2] ألأمانة العامة لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ، 1997، سياسات التصحيح الاقتصادي . والإصلاح الكلي ، مجلة أوراق اقتصادية ، بيروت.
[3] غريب بولرباح، 2012، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها-حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10 ، جامعة ورقلة.
[4] جودة ،عبد الخالق، 1986، الاقتصاد الدولي – من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ، ط2، دار النهضة العربية، مصر.
[5] جميل، أحمد حميد، 2000، الاختلالات الهيكلية و سياسات الإصلاح الاقتصادية في اليمن للمدة 1980-1998، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية، العراق.
[6] جون ماينارد كينز، 1951، النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود، شركة ماكميلان المحدودة، لندن.
[7] صالح ، مهدي كحيط، 2011، شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار الامني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة كربلاء.
[8] طاهر ، حيدر حردان، 1997، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
[9] الأمم المتحدة، 1997، دراسة استكشافية حول مقاربات التأثير الاجتماعي لسياسات التكيف الهيكلي، الولايات المتحدة الأمريكية.

https://doi.org/10.31272/jae.i146.1325
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

Private Investment as a Path Towards Economic Reform, Treatment of Unemployment and Achievement of Sustainable Development in Iraq.

Sohaila Abdul-Zahra Al-Hujaimi
Dept .of Economics, College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.
Email: dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0000-0001-8618-168X
Mustafa Kamil Rasheed
Dept .of Economics, College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.
Email: dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0000-0003-4289-7867
Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkroushi
Dept .of Economics, College of Administration and Economics, University of Diyala, Diyala, Iraq.
Email: aliaeco@uodiyala.edilq , ORCID: https://orcid.org/0000-0002-4589-4429

Article Information

Article History:
Received: 26 / 02 / 2024
Revised: 15 / 06 / 2024
Accepted : 02 / 07 / 2024
Available Online: 01 / 12 / 2024
Pages no : 107 – 112

Keywords:
Total private sector fixed domestic capital formation, economic reform, unemployment rate, economic growth, sustainable development.

Correspondence:
Researcher name:
Sohaila Abdul-Zahra
Email:
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The imbalance in the structure of the output, the deterioration of the level of economic activities, the decline in economic growth and the prevalence of unstable economic, political and security conditions after 2004 made the weakest investment opportunities in Iraq, whether private or public, which was negatively reflected in the employment rates, which led to the spread of unemployment of all kinds in all macroeconomic facilities With the low productivity of the local economy, the sharpening of the fragile economy, and the weakness of macroeconomic policies. To reform the Iraqi economy, the role of the private sector must be revived, especially the role of private investment, to finance sustainable development plans and overcome economic obstacles that prevent access to economic stability. The research problem is represented by the weakness of private investment, with the weak role of the private sector in supporting the local economy, which caused the weakness of economic activities and high unemployment rates. To carry out economic reform, private investment must be paid attention to in rebuilding the Iraqi economy, The hypothesis of the research on economic reform begins with supporting private investment and highlighting its role in leading the economy to confront macroeconomic problems, reduce unemployment rates and achieve sustainable development. The research recommends adopting a long-term scientific approach that supports the orientation of the private sector as an essential step in economic reform to strengthen the macroeconomic structure and implement sustainable development plans.